SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.01 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/CAS.V1I1.2614

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

المبدأ الميكا فيلي والفساد السياسي في المجتمع

مسعودة على محمد سالم

قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

تناول هذا البحث إحدى القضايا الكبرى التي تعاني منها اغلب المجتمعات وهي قضية الفساد عامة والفساد السياسي خاصة، وهي من القضايا ذات الأهمية وتحديدا على الصعيد المحلى، حيث عم الفساد جميع هياكل الدولة الإدارية منها والسياسية والاقتصادية وطال حتى الاجتماعية، مما أوجب علينا البحث عن أسبابه وأليات مكافحته. كما وأن بعض الحكام والساسة أخذوا بمبادي ربما كانت ذات نفع في دلك الوقت ولأصحابها، لكنها بعيده كل البعد عن وقتنا الحالي، ومنافيه تماما لأخلاقنا ومبادئنا، ومتجاوزه لديننا الحنيف، لا يقيدها عرف أو ضمير ومنها مبدأ الغاية تبرر الوسيلة لميكا فيلي الذي وجدوا فيه ضالتهم وتبرير لأفعالهم المقيتة والمحافظة على سلطتهم فسعينا لبيان مدى تأثر حكامنا بهذا المبدأ، واليتهم في ادراه شؤون الدولة التي أدت إلى الفساد السياسي. وبيان السبل الكفيلة لمكافحة هذا الفساد.

الكلمات المفتاحية:

الفساد
الفساد السياسي
مبدأ الغاية تبرر الوسيلة
ميكافيلي

The Mica Philly Principle and Political Corruption in Society

Masouda Ali Muhammad Salem

Department of philosophy .Faculty of Arts. Sebha University. Libya

ABSTRACT

This research dealt with one of the major issues that most societies suffer from. It is the issue of corruption in general and political corruption in particular. It is one of the issues of importance, specifically at the local level, where it has pervaded the structures of the state administrative, political, economic and even social. It forced us to look for its causes and mechanisms to combat it. Some rulers and politicians have taken principles that may have been useful in the time and their owners, but they are far from our current time, and completely contrary to our morals and principles, and go beyond it. For our true religion, it is not constrained by custom or conscience, including the principle of the end justifying the means to Mika Philly. They found their way, justifying their abhorrent actions and maintaining their authority to show the extent to which our rulers are influenced by this principle. They are accused of managing the affairs of the state that led to political corruption, and asked to Indicate ways to combat this corruption.

Keywords:

Corruption
Political Corruption
The Principle of the End Justifies the Means
Machiavelli

المقدمة

الفساد ظاهرة عالمية قديمة قدم التنظيمات الاجتماعية السياسية الأولى. عانت ولازالت تعاني منها الشعوب حتى يومنا هذا، فالفساد يحدمن تطور المجتمعات، ويعيق التنمية الاقتصادية، ويضعف الديمقراطية، ويحدث الانقسام الاجتماعي. فينتشر الظلم والفقر وعدم المساواة مما يهدد امن واستقرار الدول التي يحدث فيها، فهو بمثابة خلية سرطانية لا يجدي معها علاج إلا البتر.

يتخذ الفساد أشكال وأنماط عدة، جميعها تحمل في طياتها أثار لا تحمد عاقبتها، ومن بين هذه الأشكال الأكثر خطورة الفساد السياسي، والذي يمثل رأس الهرم لأنه يوتر على جميع نواحي الحياة، فهو يتعلق بسياسة الدولة ويرتبط بكافة القطاعات الأخرى.

وللفساد عدة أسباب تكشف مدى خطورته مما يلزمنا معرفة هذه الأسباب حتى نتمكن من البحث عن سبل مجابهته. ومن بين هذه الأسباب **المبدأ الميكا فيلي النفعي** الذي اتخذه كل سياسي ديكتاتوري نقطة انطلاق تبرر له الاستبداد، وممارسة الفساد في كل الأشكال مما جعل مصلحتهم تغلب

Corresponding author:
E-mail addresses: Mas.salm@sebhau.edu.ly
Article History : Received 19 July 2022 - Received in revised form 02 December 2022 - Accepted 13 December 2022

المصلحة العامة.

انطلاقا مما سبق فان الإشكالية التي يعالجها هذا البحث تتمثل في: البحث عن مضمون الألية التي انتهجها ميكيا فيلي في سياساته والأسس التي وضعها للحكام لإدارة شؤون دولهم ومدى تأثر حكام وساسة العصر الحالي بها مما سبب في انتشار الفساد السياسي؟

والهدف الذي يسعي إليه البحث هو: الكشف عن الألية المقيتة التي يعمل بها الساسة والحكام وسببت في انتشار الفساد السياسي.

المبحث الأول: الفساد (مفهومة -أنواعه -أثارة –أسبابه-سبل الوقاية منه)

المطلب الأول: مفهوم الفساد لغة واصطلاحا.

يختلف تعريف الفساد في اللغة عن تعريفه اصطلاحاً، ويرجع ذلك لاختلاف اهتمامات المفكرين، لذا نستعرض معنى الفساد بالمعنى اللغوي ومن ثم بالمعنى الاصطلاحي.

1-المفهوم اللغوي.

مفهوم الفساد في اللغة العربية يحمل معان متعددة. ففي القاموس المحيط يشير للفساد بانه "فسد، كنصر وعقد ومكرم، فسادا و فسودا: ضد صلح فهو فاسد و فسيد، ولم يسمع: انفسد والفساد : أخذ المال ظلما، والجذب. والمفسدة: ضد المصلحة. فسدة تفسيدا ، افسده. وتفاسدوا: قطعوا الأرحام. واستفد : ضد استصلح" (1).

وفي لسان العرب " الْفَسادُ. نَقِيضُ الْصلاح، فَسَدَ يَفْسُدُ ويَفْسِدُ وفَسُدَ فَساداً و فُسُوداً، فَهُوَ فاسِدٌ وفَسِدُ فيها، ولا يُقال انْفَسَدَ، و أَ فْسَدتهُ أَنا. وقولة تعالى: (ويَسْعُونَ في الأرضِ فَسَاداً) نَصَبَ فَسادَاً لأنهُ مَفْعُولٌ لَهُ، أَرادَ يَسْعُونَ في الأرضِ لِلْفَسادِ"(2).

2-المفهوم الاصطلاحي.

تعددت تعريفات الفساد واختلفت تبعاً لتعدد استخداماته واختلاف أنواعه، ولكن اهم تعريف اعتمده الفقهاء هو تعريف البنك الدولي الذي يقول: بأن الفساد هو" الاستغلال السيئ للوظيفة العامة من أجل تحقيق مصلحة خاصة " (3)

هذا التعريف يحصر الفساد في القطاع الحكومي فقط ويعنى به السلوك المنحرف المرتبط بسرقة المال العام والذي فيه استغلال للمنصب لتحقيق مصالح شخصية وفيه خروج عن القانون وحدوده.

تم جاء تعريف منظمة الشفافية الدولية لتضيف القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام فتعرف الفساد بأنه" استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"(4)

ويعرف العالم والسياسي الأمريكي صامويل هنتغوتن(Samuel Philips Huntington1927م-2008م) الفساد بانه" سلوك يتضمن انحراف المسؤولين العامين وانتهاكهم للأسس التي يقوم عليها النظام السياسي بغية تحقيق مصالحهم الخاصة"(5). فمن أسس النظام السياسي تحقيق المصالح العامة، والمسؤول النافد يستغل منصبه لتحقيق مصالحه الخاصة وهنا يكون الانحراف.

أما في الشريعة الإسلامية فقد ورد لفظ الفساد في عدة مواضع منها قوله تعالى:" ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" (6). وقوله:" ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"(7). وقوله: "وإذا تولى سعي في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد"(8)

يشير معنى الفساد في جميع هذه الآيات إلى التخريب والتدمير وارتكاب المعاصي. والخروج عن القواعد والأسس التي فيها صلاح المجتمع وعماره.

بناء على ما سبق من تعريفات اصطلاحية للفساد فأنها تشير في مجملها إلى الانحراف في السلوك عن القوانين، ويضمن في داخله التضليل وخيانة الثقة لأجل تحقيق مكاسب شخصية.

3-مفهوم الفساد من منظورفلاسفة السياسية.

الفلسفة السياسية جعلت العامل الأخلاقي أساسي في تحديد مفهوم الفساد. فهذا الفيلسوف والمنظر السياسي الصيني كونفوشيوس Confucius552ق.م-449ق.م) يرى بان فساد الخلق يؤدي إلي فساد الدولة وفساد الحكم يؤدي إلي الحرب وتدهور الدولة، حيث فساد الأخلاق والنفوس عند الأفراد يؤدي إلي فساد نظام الأسرة وتحللها، مما يؤدي إلي التحلل الاجتماعي الذي يدفع إلي فساد الحكم "(9)

يربط كونفوشيوس هنا السياسة بالأخلاق ويؤكد على دور التربية في الابتعاد عن المفاسد حيث يري بأن فساد الحكومة من فساد الأفراد.

أما الفيلسوف اليوناني (أرسطو Aristotle's384 ق.م-322ق.م) يرى بأن الفساد هو "فساد المجتمع والحاكم، فالفساد يودي إلى الانفصال وانعدام الاستقرار، ومن تم انتهاء الكيان السياسي وانهياره، كما وأشار **أرسطو** لأسباب فساد الدساتير حيث يرى بأن الدستور هو العمود الفقري للدولة وفي فساده تفسد الدولة وتتلاشى – وقد عد الفساد بانه حركة نحو الموت- "(10).

في مجتمعنا لم نجد دستور مكتوب وإنما دساتير شفهية تتغير تبعا لمصالح شخصية، ولعمق الفساد السياسي مضى على ثورة الخريف العربي احدى عشر عام ولم تقم دولة ولم يتخذ دستور ولم تعقد انتخابات ولانعدام هذه جميعاً تلاشت الدولة ولم يبقى منها إلا اسمها تحت مجموعات مسلحة لا تفقه من إدارة الحكم إلا جمع المال.

أحد رواد النهضة العربية عبد الرحمن الكواكبي (1855م-1902م) عد الفساد مرادف للاستبداد فيقول بأن "الاستبداد –الفساد- صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين". (11)

في الفكر الإسلامي يرى العلامة ابن خلدون (1332م-1406م) إن الفساد هو مرحلة الترف والتبذير التي تصل إليها الدولة ومنها تسقط وتنهار وفي ذلك يقول: " أن غاية العمران هي الحضارة والترف، وأنه إذا بلغ غايته انقلب إلى فساد"(12)

هذا الترف الذي تحدث عنه ابن خلدون يحكي ملحمة دولتنا المنكوبة من قبل أي حكومة تعتلي منصب السلطة فيه وقد بلغ الطور الذي اندر بانتهائه وسقوطه في يد أطراف اجنبيه تدير دفة الحكم فيها كما تشاء وتبعا لما يخدم أهدافهم الشخصية.

مجمل تعريفات الفلاسفة تدين الفساد الذي يلقي بظلاله السيئة على جميع نواحي الحياة. فيخلق الأحزاب والفئوية، ويهدد امن والاستقرار في الدولة. وهذا كله ساهمت فيه عدة أسباب.

5-أسباب الفساد.

من حيث أسباب الفساد فهناك عدة عوامل ساهمت في انتشار

هذه الظاهرة ومنها:

* أسباب شخصية: ترتبط بالشخص ذاته ومدى درجة تفافته ووعيه.

* أسباب اجتماعية: ترجع إلى عدة أسباب تنتج عن العادات والتقاليد تسمح بانتشار الفساد ومنها الواسطة والرشوة والمحسوبية والابتزاز والتزوير ونهب المال العام وغسيل الأموال ...الخ.

* أسباب إدارية وتنظيمية. تتمثل في ضعف الرقابة، وفي تساهل الموظفين في أعمالهم من حيث انعدم التزامهم بمواعيد العمل وقوانينه وتأخرهم في إنجاز المعاملات. (13)

* أسباب سياسية: تمثلت في ضعف الحكومة في عدم التزامها بالفصل بين السلطات وتقييد الأعلام، ومعاقبة الفاسدين بالإضافة لضعف المنظومة القضائية والغموض في تطبيق المعاملات الحكومية. (14)

فمن الطبيعي أن أي ظاهرة تساهم في وقوعها عدة أسباب إحداهما اقوى واشد من الأخر، وجميعها تتظافر فتحدث الظاهرة وينتج عنها عدة أثار.

المطلب الثاني: أثار الفساد.

أما من حيث الأثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد فعلي الصعيد السياسي تنعدم العدالة في توزيع الحقوق بين افرد المجتمع وهذا يخلق انعدام الثقة في الحكومة مما يضعف شرعيتها وينعدم الاستقرار في الدولة فتنتشر الفتن والحروب(15) وعلى الصعيد الاجتماعي والقيمي انتشار الفساد والفاسدين يودي للانحلال الخلقي والانحرافات السلوكية، بالإضافة لتراجع مستويات المساواة الذي يخلق الحقد بين شرائح المجتمع فتنتشر الطبقية والجريمة لعدم تكافئوا الفرص، ويتم التعدي على حقوق الأنسان في صراعهم مع بعضهم البعض أو مع الحكومة.(16)

أما على الصعيد الاقتصادي أثاره وخيمة لأنه يستنزف جزء كبير من المال العام أما عن طريق التهريب أو الاختلاس وأما من خلال البذخ والإسراف من قبل بعض الوزارات ومؤسسات الدولة. (17)

هذه الأثار التي يخلفها الفساد في المجتمع على جميع الأصعدة وغيرها الكثير وتختلف في حدتها تبعا لكل شكل من أشكاله المتعددة.

المطلب الثالث: أنواع الفساد

صنف الفساد لعدة أصناف إما من حيث الحجم إلى فساد صغير يخص فرد واحد من الموظفين وفساد كبير يرتبط بكبار المسؤولين، وإما من حيث الانتشار إلي فساد دولي وفساد محلي، طبقا للمجال الذي نشأ فيه، ومن اهم المعايير في تحديد أنواع الفساد وقسم الفساد تبعا له إلي فساد مالي وإداري وأخلاقي واجتماعي وفساد في التعليم وفساد مؤسسي، وعلى قمتها جميعا الفساد السياسي (رأس الهرم) (18).

مهما اختلفت أنواع الفساد وتعددت أشكاله فأنها في مجملها تمثل معول هدم لعمليات التنمية في شتى المجالات مما يلزمنا تكاتف الجهود للوقاية منه قبل وقوعه.

المطلب الرابع: سبل الوقاية من الفساد.

الوقاية من الفساد هي الخطط والإجراءات التي توضع قبل مرحلة مواجهة الفساد للتقليل من إمكانية وقوعه داخل المجتمع طبقا للمثل القائل (الوقاية خير من العلاج) وتختلف هذه الخطط والإجراءات تبعا للظروف السياسية والاقتصادية لكل بلد أو إقليم ونوعية وتركيبة المجتمع الأيدلوجية والديموغرافية. (19)

وبناء على ما سبق تتمثل السياسات الوقاية لمواجهة الفساد في الاتي:

1- الرقابة

الرقابة على الفساد هي القاعدة الأساسية ولها عدة أنواع منها: الرقابة الإدارية -المالية السياسية -الاجتماعية -الدستورية -الدينية والقانونية. وهذه الرقابة لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق أدوات لأجل تحقيق مستوى من الرقابة يؤدي للحد من تجاوز القوانين والتشريعات كالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية والقضاء الإداري وغيرها من الأدوات التي تختلف قوة أحداهما عن الأخرى تبعا لمدى استقلالها التام للعمل الفني الرقابي. (20)

2-المساءلة.

يقصد به الاستفسار عن تصرفات الأخرين مع أحقيتهم في شرح سلوكياتهم وتصرفاتهم ذات العلاقة بأعمالهم. والمساءلة تتم بعد أداء الشخص لعمله وتمكنه منه لا قبله. ومبدأ المساءلة يخلق نوع من التحسب لدى الشخص قبل الإخلال بالقوانين والتشريعات. (21)

3-المحاسبة.

هي إجراءات تكمل المساءلة لمعرفة كيفية التصرف في المسؤولية الممنوحة ومن خلالها يتم تقييم كفاءة الحكومة من عدمها والكشف عن مصداقية استراتيجية المؤسسات العامة من حيث خدمتها للمواطن، لذا تعد المحاسبة والمساءلة من أركان مبدأ الشفافية التي يمن أن تطبق في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

4-رسم السياسات الوقائية.

الهدف منها وضع خط دفاعي ضد الفساد من خلال توظيف الإعلام النزيه عند مكافحته وإنشاء قاعدة معلوماتية تحتوي على بيانات تودي للتعرف على ملامح الظاهرة الخاصة بالفساد ووضع السياسة الوقائية التي تناسبها (22)

وضع الخطط الوقاية لمكافحة الفساد من اهم محاور دراسة هذه الظاهرة، فالرقابة تجعل الفرد منا يخشى الخطأ ويتفاداه لأنه سوف يتعرض للمساءلة وللمحاسبة، وستفرض عليه عقوبات صارمة فيبتعد عن أي سلوك يقود للفساد.

المبحث الثاني: المبدأ المكيا فيلي والفساد السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الفساد الساسي.

الفساد السياسي هو" تغليب مصلحة صاحب القرار السياسي على مصالح الأخرين "(23)

أو هو" كل إخلال متعمد بقواعد الحياة السياسية التي يقرها الدستور والقوانين الوطنية ومعايير الهيئات الدولية التي هما مخالفة القانون والنظام وتعليمات المنصب العام بشكل غير منسجم مع القيم الأخلاقية."(24)

في نظر العلامة ابن خلدون(1332م-1406م) إن الفساد السياسي هو " الخلل الذي يطرأ على الصلة الطبيعية التي تحكم علاقة الحاكم بالمحكوم بسبب تصرفات الأول المؤثرة سلبا على العمران البشري."(25) وهنا الفساد السياسي عند ابن خلدون هو نوع من الظلم يقع ممن يستخدم سلطته لسلب حقوق الغير والتي تكون سبب فعال في انهيار الدولة.

من حيت الاتجاه القانوني يعرف الفيلسوف الأمريكي **جوزيف**

ناي(Joseph Nye1937م) الفساد السياسي بانه" سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلي مكاسب خاصة أو معنوية"(26)

ومن اتجاه الاقتصاد السياسي فيقول **كليتجارد** (Robert Klitgaard1947م) عن الفساد انه" عملية تبادلية بين مجموعة من الأطراف المتمثلة في الرئيس بالدرجة الأولى تم يأتي الموظف في الدرجة الثانية وفي الأخير الزبون وتكون هذه العملية بين الأطراف الثلاثة محسوبة بطريقة عقلانية وإجراء عمليات التكاليف والمنافع في أن واحد من أن كل هذه الأطراف تستفيد، فهي عملية تفاعلية تكافئيه في سوق يعرفه على أنه سوق الفساد"(27)

أما فيلسوف السياسة مونتسيكيو (Montesquieu 1689م-1757م) "فيعتبر الفساد متأصل في الطبيعة الإنسانية التي تتميز بالنقص وعدم الاكتمال "(28).

وميكا فيلي" ربط فكرة الفساد السياسي بفكرة الحرية والمرتبطة بدورها بفكرة الأنانية حيث أن الفرد يسعى دائما إلى تحقيق رغباته والتي تؤدي حتما إلى تكسير الأعراف والقيم السائدة في المجتمع(29)

وخلاصة التعريفات أن الفساد السياسي ينتج من تغليب مصلحة صناع القرار بما فيهم من حكام وساسة أو أحزاب على المصالح العامة، وفي هذا كله مخالفه لقواعد وأحكام القوانين والمؤسسات السياسية.

المطلب الثاني: أسباب الفساد السياسي.

هناك عدة أسباب كانت وراء انتشار الفساد السياسي والتي ندكر منها: ضعف في أجهزة المحاسبة والرقابة على أعمال الحكومة، وغياب للشورى والمشاركة والاستئثار بالرأي، غياب لمبدأ الفصل بين السلطات وطغيان السلطة التنفيذية على التشريعية، تولية المناصب لغير الأكفاء. والرغبة في الحصول على ربح الغير قانوني بالإضافة لغياب الشفافية في نظام الحكم انتشار الواسطة والمحسوبية التميز في توزيع الثروة والموارد الاقتصادية بين الأفراد في المجتمع. وجود عدة ثغرات في الكثير من التشريعات مما جعلها بيئة سهلة ينمو فيها الفساد ...الخ هذه الأسباب (30)

ومن أنواع الفساد السياسي أيضا فساد الأحزاب عند شراء أصوات الناخبين، الرشاوي السياسية لأجل شراء المواقف أو لأجل المساهمة في نجاح الحملة الانتخابية مقابل منح المرتشي امتيازات خاصة أو التعاقد معه. (31)

المطلب الثالث: أثار الفساد السياسي.

ينجم عن الفساد السياسي عدة أثار منها: -

1-انتشار الطغيان والاستبداد اللذان يؤديان إلى فقدان هيبة النظام القانوني وانعدام الإنسانية، واختراق سيادة الدولة.

2-ضعف شرعية النظام السياسي، واستغلال القضاء، وغياب المساءلة، فتختل منظومة الحكم في البلاد، وتغزوا الأنانية روح الساسة والقادة فيتم توظيف السلطة لحدمة مصالحهم الخاصة فتزداد ثرواتهم على حساب الشعب.

3-نجاح النخب الفاسدة في الإمساك بمراكز اتخاذ القرار في اغلب مؤسسات الدولة، فيتراجع دور الشعب ومشاركته في الشؤون العامة. (32).

المطلب الرابع: صور الفساد السياسي.

يصنف الفساد السياسي وفق عدة معايير ومتغيرات منها، من حيث طبيعته ودرجة خطورته، وامتداده ونطاقه الجغرافي، ومن حيث اتساقه وانتظامه، ومن حيث درجة ارتباطه بنظام الحكم. وللاقتراب أكثر من مصطلح الفساد السياسي صنف إلي تلاته صور جاءت على النحو التالي:

1-فساد القمة(corruption-Top)

يمثل هذا النوع من الفساد رأس الهرم، فهو من أخطر صور الفساد السياسي لأنه لبنة أساسية ترتكز عليه باقي اللبنات الأخرى في الدولة حيت انه مرتبط بالحكام والرؤساء اللذين وليت إليهم الدولة لإدارة شؤونها خدمة للمصلحة العامة وليس لمصالحهم الشخصية، والذي يمتل انتشار الفساد فيها وانهياره انهيار للبناء بأكله. ومن صور فسادهم تأمين حياتهم في بنوك الدول الغربية وذلك بسرقة مال الشعب وحفظه في حسابات سرية رغبة في عدم فقد العيش الرغد الذي اعتادوا عليه وذلك حين تفشل حكوماتهم وتسقط. كما يتمثل فساد القمة أيضا في صورة رشاوي وعمولات يمنحها للدول الغربية لمقابل تسهيل وحماية حكومته. ويتجسد هذا الفساد أيضا في مساعدة أقارب الحكومة في الأعمال الغير مشروعة أو تجاهلها وعدم محاسبتهم بحكم صلة القرابة –والواقع الحالي خير شاهد على ذلك-(33)

2-الفساد المؤسسي (institutional corruption)

يتجسد في فساد السلطات الثلاثة إما فساد برمتها أو فساد بعض أعضائها. ففساد السلطة الإدارية والتنفيذية يتمثل في تقاضي الرشاوي من قبل بعض الوزراء وكبار الإداريين، وقد يصل بهم الأمر لتهريب السلع أو الاستيلاء على أراضي الدولة، إلى جانب المحاباة وتتمثل في تعين الأقارب والأصدقاء في وظائف تساعدهم في النصب والاحتيال لأداء أغراضهم الشخصية. أما فساد الهيئات التشريعية فيتمثل في استغلال بعض أعضاءها للحصانة البرلمانية التي يتمتعون بها للقيام بأنشطة غير مشروعة دون التعرض لأي محاسبة مما يلزمهم بتشريع قرارات تخدم مصالحهم ولا تدينهم في أعمال الفساد التي يقومون بها سواء من حيث الرشاوي أو تقاضي عمولات مقابل إصدار هذه القرارات التي تصب في مضمار مصالحهم. ومن هنا يعبر الفساد إلى القضاة الذي يفقد حياده واستقلاله حين تخضعه الحكومة للمغريات، فيتقلص دوره وتنقل اختصاصاته لأي شكل أخر من المحاكم التي تنعدم فيها صفات الحياد والنزاهة(34).

نلاحظ فساد القضاة في الكثير من الأنظمة العربية بشهادة الزور وتزوير الانتخابات وغير ذلك الكثير مما فقد الإنسان التقه فيه، واهتزت صورته أمامه، وقناعتهم بان حقوقهم ستظل مهدورة في غياب القضاة النزيه. فهل لقضاة الخليفة علي بن أبي طالب أن يعود يوما ما؟

3-الفساد الحزبي والانتخابي (party or electoral corruption)

يقصد به فساد الأحزاب السياسية والتزوير في الانتخابات بشراء الأصوات من قبل الأجهزة الحكومية وذلك لأجل فوز مرشحها، وتتم هذه العملية بغش وخداع إما بانسحاب أحد المرشحين في اللحظات الأخيرة بمقابل مادي لفوز مرشح الحزب الحاكم، وإما بالوئام المفاجئ بين حزبين متعارضين يتم من خلاله بيع المعارضة لأجل مصالح شخصية، وإما بشراء أصوات الناخبين والتي تحمل بين طياتها معنى الرشوة. (35) وإما كما يحدث في مجتمعنا الليبي حيث تم قتل الانتخابات في مهدها لتظل الدولة تحت الانقسام وعدم الاستقرار الذي يمكن ساستها من سرقة المزيد من المال العام فيفرون من المحاسبة والمساءلة مستغلين عماء الرقابة إما عن خوف أو عن قصد.

هذه كانت أبرز صور الفساد السياسي، التي خلفت الكثير من المعاناة للشعب، فهددت استقراره، وزعزعت امنه، وجعلته يعيش في دوامة الحياة البائسة بمستقبل غير واضح المعالم.

تعددت الأسباب وراء هذه الظاهرة المرضية (الفساد السياسي) والتي من بينها استخدام الحكام لوسائل وطرق ممنوعة وغير شرعية كالقتل والتهجير لأجل مصالحهم الخاصة وبلوغهم سدة الحكم. فكيف أثر هذا المبدأ في فكر الحكام وطبقوه في حكوماتهم؟

المبحث الثاني: المبدأ الميكا فيلي: سياسة الحكام المعاصرين والمدخل للفساد السياسي. ماهيته وسبل مكافحته.

المطلب الأول: المبدأ الميكا فيلي.

1-نبده عن ميكا فيلي.

ميكا فيلي كاتب ومنظر سياسي إيطالي، ورجل دولة، ولد في فلورنسا 1469م ومات فيها سنة 1527م. تعاطي العمل السياسي بسن مبكرة، من أشهر مؤلفاته كتاب (الأمير) كتبه عام 1513م، هو كتاب في السياسة وأمور الحكم، وداعت شهرته من خلاله، وضع فيه وصف كامل لصفات الحاكم الداهية القوى دو الإرادة. من أشهر أفكاره الغاية تبرر الوسيلة. (36)

2-المبدأ الميكا فيلي (الغاية تبرر الوسيلة The end justifies the means)

يقصد بهذا المبدأ أن أي هدف يسعى إليه الشخص مباح له أي طريقة لتحصيل مقصودة حتى وإن كانت محرمة في الشرع. (37)

وفي ذلك يقول ميكا فيلي" من القواعد الصحيحة والسليمة أن النتائج تبرر الأعمال التي تستحق اللوم في ظاهرها، وأنه عندما تكون النتائج طيبه، فإن طيبتها تُبرر العمل الذي جرى، فالرجل الذي يلجأ إلى العنف لإتلاف الأوضاع هو الذي يستحق الملامة، لا الذي يستخدمه للإصلاح والخير"(38).

هنا تبرز النفعية المقيتة في فكر مكيا فيلي كأنه يريد أن يبيح ما فعلته حكوماتنا المتناحرة مع شعوبها من شن حروب، وإزهاق للأرواح، وقتال المسلم لأخيه المسلم بحجة التحرير. فأي إصلاح سيصل إليه وهو يستعمل العنف الذي خلف الثكلى والأرامل والمهجرين؟ وأي نتائج طيبة تأتي من وراء سفك الدماء؟

ويقول" فالأنبياء اللذين لم يتسلحوا، ولم يعملوا بهذه النصيحة هُزمت دعواتهم النبيلة، وطواها النسيان، وأداقوا أنفسهم شر النهايات"(39).

هذا المبدأ لم يوجد في كتب الأصولية والقواعد الفقهية، وهو كما قيل بانه مبدأ يهودي الأصل، ففي البروتوكول الأول من بروتوكولات حكماء صهيون يشيدون بعدم الأخذ بما هو أخلاقي أو خير عند وضع خططهم بل الأخذ بما هو مفيد ونافع لهم كذا الحال عند الروافض حيت التقية عندهم هي الغاية تبرر الوسيلة. (40)

كما أنه منافي للإسلام ولا يمت له بصلة إذا الغاية فيه لا تبرر ولا تبيح الوسيلة المحرمة. وما يؤكد بطلان هذا المبدأ في الإسلام قوله تعالى:﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ۖ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾(41). وكما إن الأخذ بمقاصد الشرع دون وسائله أمر يعد مخالف للشرع فالوسائل الغير مشروعة تحقق أهداف غير مشروعه. (42).

يقول الكاتب محمد أبو كريشة: إن الأفعال الحسنة لا تبرر وإن ما يبرر هي الأفعال السيئة، فخفافيش الخريف العربي رفعوا شعار الحرية والعدالة لتبرير الأفعال المشينة التي ارتكبوها في سبيل تحقيق أهدافهم. كما الحال عند الإرهابيين اللذين جعلوا من الدين تقية لأفعالهم السيئة، فما غايتهم إلا الوصول لسدة الحكم والسلطة وليس تطبيق الشريعة الإسلامية. (43)

فالغاية تبرر الوسيلة حجة ضعيفة لنفوس ضعيفة يبررون أفعالهم بحجة تحقيق مصلحة الدولة واستقرارها. وهذا المبدأ معبر للفساد بكل أنواعه وخاصة الفساد السياسي.

حين ننتقد هذا المبدأ فإننا ننظر للجانب الغير صحيح في تطبيقاته والمحرمة في الإسلام. والغير منطقية، والذي تعد من مسببات الفساد السياسي. فكيف انعكست الميكا فيلة على وعى القادة والساسة في مجتمعنا؟

3-المبدأ الميكا فيلي و أثره في فكر الحكام والفساد السياسي.

هذا المبدأ الذي اختلف الجميع حوله بين مؤيد ومعارض، بين من يرى فيه محرك للنجاح وبين من يرى فيه معول للهدم. هو في حقيقته مبدأ سيئ، لأنه مبدأ براجماتي مقيت، فهو يتيح لك كل الطرق الممكنة لتحقيق ما تصبوا إليه حتى لو كانت مخالفه للأخلاق والدين، تناقض العرف والضمير وهو مبدأ متجدر في الحياة اليومية في مجتمعنا بصورة كبيرة سواء في المؤسسات الحكومية أو الغير حكومية لأجل مكاسب مادية ومعنوية. بل وحتى في الإطار الأسري وهي أصغر نواة في الدولة والمعول عليها في البناء والصلاح.

وما سياسات القادة والمسؤولين الذين ساقتهم الأقدر لسدة الحكم في مجتمعنا، وصراعهم على السلطة بحجة حماية الوطن ومكافحة الفساد والإرهاب إلا دليل على اتخاذهم للمبدأ المكيا فيلي أسلوب ومنهج، لان الأحداث التي مرت بها البلاد من تجزئة وتفكك تدل على أن أي حكومة ما جاءت إلا لأجل السلطة والبقاء فيها لتحقيق مصالح خاصة. والدليل على ذلك أن كل من تنتهي فترة صلاحيته يأبى أن يترك الكرسي ويسلم غيره زمام الأمر، وإن كان هذا التداول المقيت للسلطة هو عين الفساد فيلزم أن يحسم الأمر وتقام الانتخابات لتستقر الدولة وتكسب سيادتها وتقيم كيانها بين الدول. فلم تعد تصريحات قادتها وشعارتهم الزائفة في انهم جاءوا لانقاد ليبيا من الحكم الديكتاتوري ذات تأثير على مسامع الشعب. فهذه معزوفة قديمة لهم في نظر الشعب الذي فقد الثقة فيهم لأنهم أولا وأخير سبب الفساد المنتشر في المجتمع من تردي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلا وجع أكبر من وجع تسليم الوطن لدول أخرى تخالفنا الدين والعادات والتقاليد. فأي تحرير الذي يدفع الساسة لرهن الوطن بأيدي دول تاريخها المشينة وحاضرها المقيت تفوح رائحته النتنه عن بعد ألاف الأميال؟

وما فعله الإخوان في الساحة الليبية إلا دليل أخر على فاعلية هذا المبدأ في تصرفاتهم، وممارساته في سياساتهم، لهم أكثر من أيدلوجية، لا يرفعون شعارات تابته بل جميعها قابلة للتغيير حسب مصالحهم، يحرفون الفتاوي الدينية لما يتماهى مع أهدافهم ومخططاتهم وما فتاوي **الصادق الغرياني** مفتي الديار الليبية التي تحرم وتحلل بما يخدم السياسية والساسة وتنسف العرف والدين لخير مثال واقعي لاستغلال الدين لأغراض سياسية وتجسيد للغاية تبرر الوسيلة. فهو لكي يحتفظ بمركزه ويكسب الغنائم من وراءه يفعل ويقول أي شيء يرضى حكامه مهما تنافي مع الأخلاق والدين. ومن احدى فتاويه المثيرة للجدل معاملة الأسير من الجيش معاملة التتار والمغول

وفتواه بشن الحرب على شرق ليبيا لتحرير الحقول النفيضة فهل هذه فتاوي دينيه ضمن الكتاب والسنه أم إنها فتنه دينية لغرض مصالح شخصية؟ أم أنه استعان برخصة مكيا فيلي المقيتة؟ التي تقول: " أن الدين ضروري للحكومات، لا من أجل الفضيلة لكن من أجل السيطرة على الناس " (44)

مكيا فيلي وان قبل بالدين فهو يرفض المبادئ الأخلاقية التي ينص عليها والتي توحي بالذل والركون إلى السلم. تماما كما هو الحال عند مفتي الديار الليبية والتي كل فتاويه تحرض على إشعال الحروب الأهلية.

كما أجازوا الإخوان تدخل الأجنبي للتخلص من أنظمة الحكم لا حب للوطن وتخليصهم من أنظمة دكتاتورية علي حسب وصفهم بل لأجل بلوغهم سدة الحكم وبسط نفوذهم وفرض أيدولوجيتهم على الشعوب. وهذا ما حدث في مجتمعنا حين استعانت الأحزاب المعارضة بالأربعين دولة لإسقاط النظام، هذا التدخل العسكري بقيادة حلف شمال الأطلسي لتنقيد قرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار وتخليصهم من حكم معمر القذافي المستبد علي حسب وصفهم لخير دليل على إن الغاية تبرر الوسيلة. لان الأثار التي خلفه هذا الهجوم والأحداث الدائرة على الساحة الليبية توكد بأن الغرض من إشعال الحرب وإسقاط النظام مصالح شخصية فقط. و ها هي الكعكة التي تكالب عليها الجميع طمعا بداء التعفن يدب في زواياها.

هذا قليل من كثير لأفعال الإخوان التي برروا فيها الوسائل الخبيثة لبلوغ أهدافهم. اغلب الحكام والساسة وجدوا ضالتهم في مبدأ **مكيا فيلي**، ويتبنون هذا المبدأ لتبرير أهدافهم. في أن استخدامهم للشر كان لأجل مصالح الدولة وهذا تبرير بعيد عن المنطق.

هل في الهجوم على طرابلس 20-4-2019م بقيادة اللواء حفتر والتي سماها بعملية تحرير طرابلس بما تبعها من خسائر مادية وبشرية فيه حفظ لمصالح الدولة العليا. أي مصالح هذه؟ واي تحرير هذا؟

كما قال مكيا فيلي أيضا" على الحاكم أن يجمع كل الصفات الحميدة .... فيقال انه كريم وصادق وشهم وشجاع وحافظ على العهد، لكنه يتخلى عن كل هذه الصفات عند الحاجة إليها...فالمهم هو ما يسعى إليه الأمير من شهرة طيبة تتحقق سواء التزم بهذه الصفات أم لا. (46)

هذا الأمر يبرز في خطابات حكامنا حيث تكون عباراتها رنانة ممزوجة بشهد العسل وهي في باطنها الخبث والمكر والخديعة في حال تطلبت مصالحهم ذلك. فالغاية تبرر الوسيلة ففي الظاهر طيبة ودعوة للخير وهو في الباطن عدوا لهما كل ما يشغله الحفاظ على سلطانه. اليست هذه ألية اغلب أعضاء البرلمان من تشبث بالمنصب وتظاهر أمام الراي العام بالطيبة والوفاء والدعوة للسلام لإيجاد حلول جدرية للخروج بالبلاد لبر الأمان من إقامة الدستور، والحقيقة خلاف ذلك؟

ويبرر مكيا فيلي استخدام "العنف والقوة من جانب القائد السياسي كضرورة ملحة، لان ذلك يولد الخوف، والخوف أساسي من أجل السيطرة على الشعوب. ومن لا يفعل ذلك فهو ليس بقائد سياسي " (47)

تماماً كالاغتيالات الغير مرئية، وانتهاك حرمة المنازل التي حدثت في الساحة الليبية منذ اندلاع ثورة الخريف العربي إلى الأن. وأخر الأحداث الهجوم على سرت بحجج واهية. فهل هذه القوة وهذا العنف يبني الدولة وتوحى بأن القائد سياسي، أم الفاعل مجرم وتوجب محاسبته شأنه شأن أي فرد تحت القانون؟

وعليه فالخطف والقتل والتهجير والمعاملة السيئة للشعب لا تقيم دولة لها كيانها وسيادتها، لان قتل البدور قبل نموها لا ينبت شجرة. فالهدف النبيل السامي لا يمكن الوصول إليه بطرق غير مشروعه لان النتائج لن تكون ذات قيمة حينها.

من ضمن نصائح مكيا فيلى أيضاً لمن أراد السيطرة على ارض هو "القضاة على الأسرة الحاكمة سابقاً قضاء مبرماً"(48)

ا ليست هذه النصيحة قد تم تطبيقها في واقعنا في مشهد تدمي له العيون؟

كما نصح الحاكم بكسب رضاء الشعب لحماية نفسه. فيقول" على الأمير أن يكسب صداقة الشعب، وإلا لن يجد لنفسه لاذا في حالة الخطر"(49)

فالغاية تبرر الوسيلة في كسب رضا الشعب لحماية الحاكم نفسه ولكن السؤال عن الكيفية. فكيف تكسب حكوماتنا رضاء شعوبها؟ بالتأكيد الأمر لا يخفى على أحد فالوسيلة الوحيدة المستخدمة حاليا لكسب رضاهم هو إهدار المال العام، ما نسميه (بالفساد المالي) ومن هنا يتجسد الخطر بين امرين بين سخط الشعب لان المال العام في ظل الحكومات المتناحرة لا يعطي كل دي حق حقة وبين سرقة المال العام بحجة انه يمتع شعبه ويكسب رضاهم.

أما عن كيفية خلق النظام بين الناس فيقول مكيا فيلي " إن الطريقة الوحيدة لجعل الناس قادرين على أن يعيشوا بنظام في المجتمع، هي أن يطبق عليهم القسر والقسوة والخداع"(50)

نصيحة مكيا فيلي هذه تنطلق من نظرته للبشر إذ يعتبر الشعب خبيث وناكر للمعروف. وعلى الحاكم إذا ما أراد أن يحافظ على نفسه وعلى مكانته لا يكون طيب لان الطيبة تجعل الشعب يتمرد عليه ولا يقيم له وزن لذا يرى بأن انتظام الشعب يكون إما بالقانون أو القوة، فالدولة في نظره لا تنطوي على أي مبادي أخلاقية. وهذا هو الفساد السياسي الذي نجد أثره في مجتمعنا حين تستخدم الحكومة القسر والقسوة فترهب الشعب لينتظموا في حياتهم. في حقيقة الأمر طاعة الشعب للحاكم خوف ورهبه وليس انتظام.

هناك أمر أخر يتبعه الحكام والساسة حين يرفضون إعطاء الشعب كامل حقوقهم وترفيههم، لأن هذا الأمر يجعلهم في موضع قوة وبالتالي يخشون على حكوماتهم من السقوط أو الانقلاب عليها مما يلزمهم جعل الشعب في موضع ضعف دائماً. فكيف يخلق النظام في دوله شعبها مضطهد ومنتزع الحقوق؟ لذلك أخذ الحكام بنصيحه مكيا فيلي التي تقول: "أن كل من يتسبب في أن يقوى غيره يُهلك نفسه "(51)

على كل حال فالحديث يطول عن مكيا فيلي .ومايسكت عنه مبدؤه المنافي للعرف والدين، والقاتل للأخلاق في مهدها. وما سير الحكام والساسة والمسؤولين على وصاياه إلا كان سبب كبير في نشر الفساد في شتى المجالات وعلى رأسها الفساد السياسي فاختل توازن النظام، واهتز عرش الحكومة وضاعت النزاهة في السلطات الثلاث، ودب الانقسام لا بين الشعب والحكومة فقط بل حتى بين أفراد الأسرة الواحدة.

وعليه يلزمنا النظر في ظاهرة الفساد والعمل جاهدا على تقديم الحلول المناسبة للقضاء عليها أو حتى للتخفيف من حدتها ومنع مد جدورها أكثر نحو القاع مما تفشل كل السبل في استئصاله. لذا سنعرض لبعض الحلول التي وضعها الفلاسفة للحد من الفساد السياسي بحكم خطره على النظام السياسي والاجتماع البشري.

4-التفكير الفلسفي وعلاجه لظاهرة الفساد.

الكثير من الفلاسفة كانت لهم محاولات في تقديم حلول لعلاج تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع ندكر بعض منهم:

كونفوشيوس في كتابه (عقيدة الوسط) يرى بأن" الإصلاح لا يكون إلا بإصلاح النفوس وأخلاق الأفراد والتوسع في المعرفة المجردة عن الهوى والشهوات فضلا عن القدوة الصالحة من جانب الحاكم مما يؤدي إلى توافر نظام اجتماعي صالح يكون أساسا لحكم قوي صالح أيضا"(51)

كونفوشيوس يربط بين (الأخلاق والسياسة) معتبرا الأولى المدخل الوحيد للثانية ويعتبر إن الحاكم الصالح هو الذي يصلح به الحكم حين يوزع الثروة بالتساوي بين الشعب حتى لا يؤدي انعدام المساواة إلى انقسام الشعب وتفرقهم. وهو هنا خلاف مكيا فيلي الذي فصل بينهما ووضع الأخلاق في خدمة السياسة.

أما أفلاطون من خلال كتابة (القوانين) فقد حارب الفساد الديني وأشادا بالوحدة الأخلاقية، وعمل على الحد من الفساد الاقتصادي والإداري بإنشاء هيئة تحارب الفساد وذلك بوضع المواطن تحت الرقابة بالإضافة لذلك منع أي مالك من زيادة ثروته عن الحد المطلوب. وقد أشار **أفلاطون** إلي دور التربية التي تبدأ منذ الصغر في علاج الفساد والتغيير نحو الأفضل والأسمى.(52)

وكما يرى بان الدولة تكون فاسدة عندما لا تبنى على العدل والفضيلة مما يقودها للسقوط والانهيار. (53)

كما لا ننسى **ابن خلدون** ونظريته في الفساد حيث وضع عدة وسائل للحد منه والتي منها:

1-العدل وذلك من أن العدل يجنب الحاكم من تكبيل الفرد بالمزيد من الضرائب.

2-رفق الحاكم بالمحكومين بمنع بطش صاحب السلطة بالرعية.

3-العقوبات الرادعة للخارجين عن نظام الدولة وحسن اختيار الموظفين من حيث الكفاءة والأخلاقيات السامية. (54)

أما الفيلسوف الفرنسي جان جاك رسوا (1712م -1778م Jan Jacques Rousseau) يرى بانه لإصلاح مفاسد الاجتماع ضرورة إقامة الحكومة الصالحة، وتربية المواطنين تربية صالحة " (54)

بما أن روسوا يرى بأن عدم المساواة بين البشر الذي خلفه التطور الاقتصادي هو سبب الفساد وبما أن هذا التطور لا مفر منه، فإن الفساد الذي يخلفه يلزم علاج والعلاج يكون بالتربية السليمة القائمة على الأخلاق والفضيلة.

يشيد الكواكبي بضرورة معالجة الفساد قبل استفحاله وذلك بعزل المفسدين سواء ولاة أو موظفين ومحاسبتهم. ويري بان علاج الفساد يكون باللين وليس بالقوة ويلزم أولا تنبيه الأمة له والبحث في القواعد الأساسية السياسية المناسبة له، وعلى الحكومة أن تطبق تصرفها على الشريعة أو على إرادة الأمة، والشورى الدستورية وعليه إزالة الجهل – فقد كان الكواكبي يشيد على تشخص الداء جيدا(الاستبداد-الفساد) قبل وصف الدواء (55)

نلاحظ بان جل الفلاسفة كان العلاج الأساسي للفساد هو التربية الأخلاقية السليمة بالإضافة إلى محاسبة المخطئين، وعلاج الفساد يكون باللين وليس بالشدة وان كان الأمر يلزم إنزال العقوبة بالمفسدين حتى يرتدع باقي الشعب من أفراد ومسؤولين بالدرجة الأولى لان فساد القمة ينتج عنه فساد الأعضاء.

بناء على ما سبق فالفساد آفة مدمرة، تكلفته غالية جدا فقد استشر في مفاصل الدولة الليبية بصورة واضحة والقى بظلاله على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مما تسبب في وجود فجوة بين الشعب والدولة، وترتب عنه العديد من التداعيات السلبية مما يستوجب العمل جاهدين على نشر ثقافة مكافحة الفساد والعمل في نزاهة وبضمير حتى نتمكن من محاصرته وكشفه من قبل السلطات المحلية والدولية.

النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: -

1-علاج الفساد يكون بالدرجة الأولى في البحت عن اهم أسبابه الظاهر منها والمخفي.

2-إن مبدأ الغاية تبرر الوسيلة متجسد في عقلية حكامنا وهي أليه مقيتة تخالف الإسلام لما تنطوي عليه من خبث وأنانية، وهذا واضح في أفعالهم من لحظة استيلاءهم على السلطة وحتى مرحلة جعل الشعب يمقت الحياة التي يعيشها.

3-مكافحة الفساد تلزم جهود كبيره ابتدأ من الفرد في الأسرة وحتى الحاكم في الدولة فتضافر الجهود يقضي على الفساد في مهده.

التوصيات

من خلال نتائج هذا البحت نوصي بالآتي:

1-أولا وقبل كل شيء إنهاء حالة الانقسام في مجتمعنا.

2-الاهتمام بالتربية الأخلاقية بداء من الصغر وزرع النزاهة ومخافة الله في داخلهم كعامل قوى في منع نشوء ظاهرة الفساد بشتى أنواعه.

3-التعاون محليا ودوليا لمكافحة الفساد.

4-التحقيق في فساد المسئولين ورفع الحصانة عنهم حين يخطئون.

5-النزاهة في تعامل الحكومة مع مواطنها.

هوامش البحث

(1). الفيروز بادي، محى الدين محمد يعقوب.2008م.القاموس المحيط. دار الحديث-القاهرة. ص1246

(2). ابن منظور، 1119م. لسان العرب. دار المعارف-القاهرة. ص3212

(3). فريق من الأساتذة والأكاديميين. 2020م. مكافحة الفساد تحديات وحلول. محكم علمياً. الطبعة الأولى. هيئة مكافحة الفساد-فلسطين. ص19

(4). المرجع نفسه.ص19

(5). المرجع نفسه.ص19

(6). سورة الأعراف. الآية 56

(7). سورة الروم. الآية 41

(8). سورة البقرة. الآية 205

(9).مجاهد، حورية توفيق. 2019م. الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبدة، الطبعة السابعة مكتبة t.me/ kabrwaya-القاهرة. ص39

(10). المرجع نفسه. ص114

(11). الكواكبي، عبد الرحمن. طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، 2011م، تقديم مجدي سعيد، دار الكتاب المصري-القاهرة. ص63

(12). ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد .2006، مقدمة ابن خلدون. الجزء الثاني، تحقيق على عبد الواحد وافي، الطبعة الرابعة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة. ص821

(12). وسيم أبو فاشة ومجموعة مؤلفين. 2021م. الفساد السياسي إعادة النظر في المفهوم، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان-جامعة بيروت.ص29

(13). الأهدل، عبد الله حسين محمد. 2019م. الفساد السياسي نظرة تحليلية، الجامعة الوطنية. العدد9. ص302. دار المنظومة. مسترجع من htt://search.mandumah.com/record/1045121

(14). فريق من الأساتذة والأكاديميين. مكافحة الفساد تحديات وحلول. مرجع سابق.ص306-307

(15). المرجع نفسه.ص29-30

(16). لويزة، نجار. 2012م. الفساد ظاهرة إجرامية دولية، إقليمية. ووطنية. – كلية الحقوق. ص639. دار المنظومة. مسترجع من http//search.mandumah.com/Record/421146

(17). الشريجي، عادل محمد. 2018م. واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا: الأثار وسبل مكافحته. مجلة الدراسات الاقتصادية-سرت. مجلد1. العدد 2. ص227-228. بدار المنظومة مسترجع من http//search.mandumah.com/Record/1044491

(18). محمد، مازن مرسول. 2006م. في قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة. مجلة النبأ. العدد 80. على الموقع https://annabaa.org

(19). عبدو، محمد جمعة .2019م. الفساد أسبابة ظواهر أثاره الوقاية منه، دار الكتب الوطنية – بنغازي.ص56-57

(20) المرجع نفسه. ص58-60

(21). المرجع نفسه. ص60-61

(22). المرجع نفسه. ص 61-67

(23). المرجع نفسه. ص14

(24). كشأن، رضا. 201م.ظاهرة الفساد السياسي في المجتمعات. قراءة متفتحة في الأسباب والتداعيات المجلة الجزائرية للأمن والتنمية-الجزائر. المجلد 9. العدد 16. ص358

(25). الوقداني، عبد الله بن مسفر. 2010م. نظرية الفساد عند ابن خلدون. معهد الإدارة العام. العدد 4.ص546. دار المنظومة مسترجع من http//search.mandumah.com/record/497433

.

(26). اوراد، ليندة . بلكام، نوارة. 2021م . اليات مكافحة الفساد السياسي. رسالة ما جستير. ص37

(27). المرجع نفسه. ص38

(28). المرجع نفسه.ص41

(29). المرجع نفسه. ص41

(30). كشان ، رضا . مرجع سابق. ص361-363

(31). عبدو، محمد جمعة. مرجع سابق. ص12

(32). الأهدل. عبد الله حسين محمد. 2019. الفساد السياسي (نظرة تحليلية). مجلة الجامعة الوطنية. العدد9. ص313-314

(33). بقدي، كريمة. 2011م. الفساد السياسي وأثرة على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا. رسالة ماجستير. ص30-ص33

(34). المرجع نفسه.ص33-35

(35). المرجع نفسه. ص35-38

(36). الموسوي، رحيم أبورغيف. 2013م. الدليل الفلسفي الشامل. الجزء الثاني. الطبعة الأولى. دار الحجة البيضاء. ص 433

(37). المطرودي، على بن عبد العزيز. قاعدة الغاية تبرر الوسيلة وتطبيقاتها المخالفة للإسلام في فكر تنظيم جماعة الإخوان المسلمين. جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية. ص4121

(38). الغنيمين، أسامة عدنان. 2014م. الغاية تبرر الوسيلة بين الإسلام والميكا فيلية دراسة تأصيلية فقهية فكرية، الطبعة الأولى، دار عمار للنشر والتوزيع -عمان. ص65

(39). المرجع نفسه. ص65

(40). المطرودي، على بن عبد العزيز. قاعدة الغاية تبرر الوسيلة وتطبيقاتها المخالفة للإسلام في فكر تنظيم جماعة الإخوان المسلمين. مرجع سابق. ص4123

(41). سورة البقرة. الآية 165

(42). المطرودي، على بن عبد العزيز. مرجع سابق. ص4127-4128

(43). أبو كريشة، محمد. 2021م. الغاية لا تبرر الوسيلة. مجلة الرؤية. على الموقع dn.ampproject.rg

(44) . الدين، شمس. 1994م. مكيا فيلي أمير السياسة، دار الكتب العلمية-بيروت. ص 32

(46) مكيا فيلي، نقولا. كتاب الأمير، 2004م، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابربينا للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة. ص4

(47). حسن، محلى. 2022م. إردوغان...الغاية تبرر الوسيلة. صحيفة رأي اليوم htt:ps://www.raialyoum.com

(48). مكيا فيلي، نيقولا، كتاب الأمير،مرجع سابق. ص25

(49). المرجع نفسه. ص58

(50). شمس الدين، إبراهيم 1994م. مكيا فيلي أمير فلسفة السياسة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت. ص51

(51). مكيافيلي، نقولا. كتاب الأمير، مرجع سابق. ص31

(51). مجاهد، حورية توفيق، الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده، مرجع سابق.ص39

(52) نبيل، محمد. 2013م. الفساد السياسي. مجلة الحوار المتمدن. htt://m.ahewar.org

(53). عربي ، أسماء سالم على. العدالة بين الأخلاق والسياسة. الدارسات الفلسفية بالجامعة الأسمرية – ليبيا .https/portal.arid.my

(54). الوقداني .عبدالله بن مسفر. نظرية الفساد عند ابن خلدون. مرجع سابق. ص559-561

(54). كرم ، يوسف. تاريخ الفلسفة الحديثة، كلمات عربية للترجمة والنشر-مصر. ص212-214

(55). الكواكبي، عبدالرحمن. مرجع سابق. ص68

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم. برواية قالون عن نافع

أولاً: المصادر.

(1). ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد . مقدمة ابن خلدون. الجزء الثاني، تحقيق على عبد الواحد وافي، الطبعة الرابعة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة. 2006م

(2). الكواكبي، عبد الرحمن. طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم مجدي سعيد، دار الكتاب المصري-القاهرة. 2011م

(3) مكيا فيلي، نقولا. كتاب الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابربينا للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة. 2004م

ثانيا: المراجع .

(1).مجاهد، حورية توفيق. الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبدة، الطبعة السابعة مكتبة kabrwaya /t.me-القاهرة. 2019م

(2). كرم ، يوسف. تاريخ الفلسفة الحديثة، كلمات عربية للترجمة والنشر-مصر.

(3). عربي ، أسماء سالم على. العدالة بين الأخلاق والسياسة. الدارسات الفلسفية بالجامعة الأسمرية – ليبيا .https/portal.arid.my

(4). شمس الدين، إبراهيم .مكيا فيلي أمير فلسفة السياسة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية-بيروت. 1994م

(5). الغنيمين، أسامة عدنان. الغاية تبرر الوسيلة بين الإسلام والميكا فيلية دراسة تأصيلية فقهية فكرية، الطبعة الأولى، دار عمار للنشر والتوزيع -عمان. 2014م

(6). المطرودي، على بن عبد العزيز. قاعدة الغاية تبرر الوسيلة وتطبيقاتها المخالفة للإسلام في فكر تنظيم جماعة الإخوان المسلمين. جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.

(7). الموسوي، رحيم أبورغيف. الدليل الفلسفي الشامل. الجزء الثاني. الطبعة الأولى. دار الحجة البيضاء. 2013م

(8). كشأن، رضا. ظاهرة الفساد السياسي في المجتمعات. قراءة متفتحة في الأسباب والتداعيات المجلة الجزائرية للأمن والتنمية-الجزائر. المجلد 9. العدد 16.

(9). عبدو، محمد جمعة . الفساد أسبابة ظواهر أثاره الوقاية منه، دار الكتب الوطنية – بنغازي.2019م

(10). وسيم أبو فاشة ومجموعة مؤلفين. الفساد السياسي إعادة النظر في المفهوم، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان-جامعة بيروت. 2021م

(11). فريق من الأساتذة والأكاديميين. مكافحة الفساد تحديات وحلول. محكم علمياً. الطبعة الأولى. هيئة مكافحة الفساد-فلسطين. 2020م

ثالثاً: المعاجم والموسوعات.

(1) ابن منظور، لسان العرب. دار المعارف-القاهرة. ص3212. 1119م

(2) الفيروز بادي، مجى الدين محمد يعقوب. القاموس المحيط. دار الحديث-القاهرة. ص1246. 2008م

الدوريات وماقي حكمها.

(1) أبو كريشة، محمد. الغاية لا تبرر الوسيلة. مجلة الرؤية. على الموقع dn.ampproject.rg.2021م

(2) بقدي، كريمة. الفساد السياسي وأثرة على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا. رسالة ماجستير. 2011م

(3) اوراد، ليندة . بلكام، نوارة . اليات مكافحة الفساد السياسي. رسالة ما جستير. 2021م

(4)الوقداني، عبد الله بن مسفر. نظرية الفساد عند ابن خلدون. معهد الإدارة العام. العدد 4.. دار المنظومة مسترجع من http//search.mandumah.com/record/497433 2010 .م

(5)محمد، مازن مرسول. في قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة. مجلة النبأ. العدد 80. على الموقع2006. https://annabaa.orgم

(6)الشريحي، عادل محمد. واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا: الأثار وسبل مكافحته. مجلة الدراسات الاقتصادية-سرت. مجلد1. العدد 2. ص227-228. بدار المنظومة مسترجع من http//search.mandumah.com/Record/1044491.2018م

(7). لويزة، نجار. الفساد ظاهرة إجرامية دولية، إقليمية. ووطنية. – كلية الحقوق. دار المنظومة. مسترجع من http//search.mandumah.com/Record/421146.2012م

(8)الأهدل، عبد الله حسين محمد. الفساد السياسي نظرة تحليلية، الجامعة الوطنية. العدد9. دار المنظومة. مسترجع من htt://search.mandumah.com/record/1045121. 2019م

(9) بيل، محمد. الفساد السياسي. مجلة الحوار المتمدن. htt://m.ahew 2013.م